ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

موقف المجتمع التونسي من التجربة التحديثية خلال القرن 19م بين القبول والرفض

The attitude of Tunisian society to the experience of modernization during the 19th century between acceptance and rejection

فاطمة الزهراء رحماني

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)، rahmani.fatmazohra2020@gmail.com

تاريخ الإستلام: 24/ 08/ 2021 **تاريخ القبول**: 04/ 06/ 2022 **تاريخ النشر**: 14/ 06/ 2022

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز مدى استجابة المجتمع التونسي بمختلف فئاتهللتحديث الذي برز خلال القرن 19م في تونس، وذلك من خلال تسليط الضوء على موقف كل من كبار الموظفين والمسؤولين والعلماء باعتبارهم أصحاب السلطة العليا والنفوذ في المجتمع، بالإضافة إلى عامة الناس الفئة المغلوب على أمرها ممثلة في الفلاحين والحرفيين والتجار، إلى جانب الجاليات الأجنبية واليهود.

فقد مثلت التجربة التحديثية في تونس مجالا لتجاذب المواقف المؤيدة والمعارضة بين مختلف فئات المجتمع التونسي ،حيث مثّل التوجه الأول المتنورون الذين تبنوا النظام الجديد وآمنوا بالتحديث كضرورة لتجاوز الأزمة. ومثّل التوجه الثاني النخب التقليدية المحافظة والمناصرة للنظام القديم والمعارضة لأي انفتاح على الغرب.

الكلمات المفتاحية:التحديث؛ تونس؛ القرن 19م؛ المجتمع؛ المواقف المؤيدة؛ المواقف المعارضة.

***

Abstract:

This study seeks to highlight the extent to which Tunisian society in all its categories responds to the modernization that emerged during the 19th century in Tunisia, by highlighting the position of senior officials, officials and scientists as the holders of the highest power and influence, as well as the general public's overpowered group represented by peasants, craftsmen and traders. Besides foreignminorities.

The experience of modernization in Tunisia has been an area of appeal to the positions of support and opposition among the various segments of Tunisian society. The second was the traditional, conservative and pro-old-order elites opposed to any openness to the West.

Keywords: Modernization; Tunisia; 19th- century; Society**;** Favorable attitudes;Opposing positions.

1. مقدمة

عرفت تونس خلال القرن 19م مرحلة جديدة من مراحل تطورها التاريخي، إذ شهدت تجربة تحديثية مست جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث ظهرت لأول مرّة بشكل خاص نظما قانونية جديدة كالدستور والبرلمان، وأخرى اقتصادية كالمصارف والشركات، ولأول مرة؛ تطرح فكرة الوطن وحب الوطن بالمعنى القومي الحديث الذي يقوم على التعصب لمساحة محدودة من الأرض. كما ظهر لأول مرة الاهتمام بالمرأة وتعليمها، والاهتمام بالعلم والعلوم، واقتناء الكتب وإنشاء المدارس والكليات العلمية والحربية، وإرسال البعثات في مقابل استقدام الأجانب ذوي الخبرات العسكرية أو العلمية، دون أن ننسى تلك الحركة التي عرفت نشاطا كبيرا والمتمثلة في حركة الترجمة.

وفي ظل هذه التغييرات والتطورات التي رافقت الفكر الحداثي الوافد الى البيئة التونسية ذو الأصول والنشأة الغربية، برزت مواقف مؤيدة وأخرى معارضة في المجتمع التونسي وعلى رأسهم أصحاب السلطة والنفوذ، وأصحاب الرأي والمشورة ممثلين في فئة العلماء ، والفئة المغلوب على أمرها ممثلة في الفلاحين والحرفيين والتجار فضلا عن الجاليات الأجنبية واليهود، اتجاه التجربة التحديثية التونسية.

ومن هذا المنطلق؛ تهدف هذه الدراسة الموسومة بـ :" موقف المجتمع التونسي من التجربة التحديثية خلال القرن 19م بين القبول والرفض"، إلى تتبع ردود أفعال المجتمع التونسي بمختلفـفئاته المؤيدة والمعارضة اتجاه التحديث وما رافقه من تحولات وتطورات مست جميع ميادين الحياة، باعتبار أنّ موقف المجتمع هوالمعيارالأساسي لتحديد نجاح التجربة التحديثية من فشلها. الأمر الذي يدفعنا إلى طرح الإشكال التالي: إلى أي مدى تفاعلت فئات المجتمع التونسي مع التجربة التحديثية؟ وما هي العوامل التي تحكمت في تحديد الموقف المؤيد أو المعارض لكل فئة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية حددنا لهذا الموضوع ثلاثة عناصر نرجو منها أن تميط اللثام على بعض الإشكاليات والقضايا، حيث ركزنا في البداية على موقف كبار الموظفين والمسؤولين في تونس باعتبارها تشكل أعلى الهرم السياسي في البلاد، واحتكاكهم المباشر بعوامل التحديث. ثم تطرقنا إلى موقف العلماء من التحديث، كونها الفئة التي تترأس النخبة المثقفة في المجتمع التونسي، والتي بدورها قادرة على التأثير في العامة أكثر من غيرها، بل والتأثير في سير العملية التحديثية التي شهدتها البلاد. بعد ذلك استعرضنا ردود فعل العامة ممثلين في الفلاحين والحرفيين والتجار وهي الفئة المغلوبة على أمرها إذا كان موقفها إيجابيا فإنّ ذلك سيضمن النجاح للتجربة التحديثية باعتبارها القاعدة الأساسية للمجتمع. وأخيرا تم الحديث عن موقف الأقليات ممثلة في الجاليات الأجنبية واليهود، وذلك لأنّ التحديث في تونس كان نتيجة لضغوطات أوروبية.

أولا: موقف كبار الموظفين والمسؤولين:

انبرى لتطبيق التحديث في تونس خلال القرن 19م بعض رجال الدولة الذين اقتنعوا به، مشكلين بذلك العمود الفقري له. ذلك لأنّ أغلب عناصر هذه الفئة زاروا أوروبا ومنهم من لبث فيها بضع سنين، مما أدى بهم إلى معاينة الحضارة الأوروبية عن كثب؛ بل والتأثر بتلك الحضارة، ومحاولة تجسيد بعض ملامحها في البلاد التونسية. وقد ساعدهم في ذلك المناصب التي تقلّدوها في أجهزة الدولة، والتي مكنتهم من المعرفة الجيدة لدواليب الحكم وللمجتمع التونسي بكل خفاياه، الأمر الذي جعلهم يناضلون من تلك المواقع لخدمة برامجهم. حيث عملوا على إدخال تحديثات مهمة في أنظمة البلاد.

ومن هؤلاء الرجال الوزير الأكبر خير الدين التونسي، الذي يعدّ من أبرز رواد التجربة التحديثية في تونس من خلال الإنجازات التي قام بها قبل وبعد توليه الوزارة الكبرى سنة 1873م في عدّة مجالات (التونسي، 2008، 33- 49). أضف إلى ذلك؛ تأليفه لكتاب قيّم ضمنه كل أفكاره، فكان حصيلة مشاهداته

ومعايناته خلال ترحاله إلى البلدان الأوروبية، وخلاصة لفكره وتأملاته، ووعاء فكري للمعلومات والآراء التي استقاها من كتب فرنسية في السياسة والتاريخ والاقتصاد والقانون وأهم الأفكار التنويرية (التونسي، 2012، ص 66- 67).

من جهة أخرى؛ برزت فئة تكونت في المدرسة الحربية بباردو التي أنشأها أحمد باي، أين تلقت إلى جانب العلوم التقليدية علوما حديثة على يد أكفأ وأمهر الخبراء والمهندسين والضباط والمدرسين الأجانب، الأمر الذي ساهم في تشبع هذه الفئة بالفكر التحديثي. وفي طليعة هذه النخبة الجنرال حسين الذي ساهم في حركة التحديث من خلال تدرجه في أعلى الخطط العسكرية والإدارية والوزارية. فهو أول من ترأس أول بلدية في تونس سنة 1858م، وأول وزير للمعارف في عهد الوزارة الكبرى لخير الدين، فضلا عن إشرافه على إنشائه للمطبعة الرسمية وجريدة الرائد التونسي. بالإضافة إلى وظائف أخرى مثل ترأسه لمجلس الجنايات والأحكام العرفية، وعضوا في مجلس الباي الخاص (الطويلي، 1994، ص 19- 24).

ولعلّ من اهم الدوافع التي جعلت الجنرال حسين يقتنع ويؤمن بالفكر التحديثي، فيدعوا إلى ضرورة تجسيده على أرض واقع تونس، هو احتكاكه المباشر مع الغرب الأوروبي. إذ زار العديد من البلدان الأوروبية مثل ألمانيا والسويد والدانمارك وبلجيكا وخصوصا إيطاليا التي أقام فيها بسنوات طويلة، أين أتقن العديد من اللغات كالفرنسية والإيطالية إلى جانب العربية والتركية (الطويلي، 1994، ص 24).

زيادة على ذلك؛ يعدّ الجنرال أبي ضياء رستم (ت 1886م) _وإن كان أقل مشاركة في الحركة التحديثية_ من المناصرين للتحديث في تونس، الامر الذي جعله يتقلّد هو الآخر مناصب عسكرية وإدارية ووزارية عالية مثل: مدير ووزير للداخلية ووزير للخارجية ووزيرا للحرب، كما شارك في إخماد الانتفاضة الشعبية الكبرى لعام 1864م (التيمومي،2010، ص 131). ويشاركه في ذلك؛ الضابط محمد بن الحاج عمر الذي شارك بدوره في الحركة التحديثية من خلال تقلّده لمنصب نائب للمدرسة الحربية في عهد أحمد باي، ثم ملحقا بوزارة الحرب، والأهم من ذلك كله أنّه كان من بين أبرز من ساهم في حركة الترجمة ونقل الكتب الفرنسية إلى العربية لاسيما الكتب العسكرية(بنبلغيث، 1995، ص 99).

يضاف إلى هؤلاء؛ أمير الأمراء محمد رشيد الذي يعدّ من أشهر الضباط الذين اعتنوا بتعريب موضوعات للصناعة الحربية إلى جانب تعريبه للعلوم الحربية خاصة التركية منها. كما يعدّ أول من قاد عسكرا نظاميا من المغرب إلى المشرق، فضلا عن إشرافه على طلبة مدرسة باردو في للقيام بمسح علمي جغرافي واستراتيجي لسواحل جنوب الإيالة التونسية في منتصف القرن 19م(مجهول، 1977، ص 26- 28).

علاوة على ذلك؛ كان الجنرال محمد العربي زروق (1822- 1902م) من الذين شاركوا في حركة التحديث، من خلال توليه رئاسة بلدية تونس من سنة 1869م إلى سنة 1880م بعد الجنرال حسين، أين قام فيها بأعمال متنوعة منها إصلاح المدينة وتعبيد طرقاتها ومد الشوارع وقنوات المياه الصالحة للشرب. بالإضافة إلى ذلك يعدّ أول من أدار المدرسة الصادقية التي أسسها الوزير الاكبر خير الدين التونسي (الطويلي، 2006، ص 20).

إذا كان رجال الدولة _الذين تم ذكرهم سابقا_ مقتنعين بالمشروع التحديثي، فإنّه لم يكن ذلك شأن جلّ أفراد الحكومة التونسية. إذ برز على رأس هذه الأخيرة عدد من الشخصيات المتنفذة، التي لم تأبه لهذا المشروع بقدر ما اهتمت بجمع الأموال الطائلة وتكوين ثروة على حساب المصلحة العامة؛ بل واستخدمت التحديث كحجة لتحقيق أغراضها وأهدافها الشخصية. ومن أبرز هؤلاء الوزير الأكبر مصطفى خزندار، فقد عرّف عن هذه الشخصية استغلالها للسياسة التحديثية من أجل الحصول على المناصب العليا في الدولة بالإضافة إلى تكوين الثروات على حساب مصلحة البلاد. إذ احتكر لمدة 36 عاما الوزارات الكبرى في الدولة

كوزارة الداخلية والخارجية والمالية، إلى جانب توليه عددا من المناصب الكبرى كالمجالس والقيادات وغيرها (التيمومي، 2010، ص 100- 101). وعن طريق هذه الوظائف حصل على مرتبات ضخمة فاقت مرتبات باقي الموظفين، وصلت في فترة من الفترات إلى 380.000 ألف ريال (بيرم الخامس، 1999، ص 68).

علاوة على ذلك؛ كلّف مصطفى خزندار الدولة أموالا طائلة، من خلال ما كان يستورده من تجهيزات عسكرية في ظل التحديث العسكري في عهد أحمد باي، والضرائب التي كان يحصل عليها من السياسة الجبائية المجحفة التي كان يعتمدها ضد الأهالي، إلى جانب مختلف الأنشطة المالية المشبوهة لهذا الوزير من سرقات ورشاوى وغيرها من أجل زيادة المصاريف بسبب ترفه (المحجوبي، 1999، ص 93، 97). الأمر الذي أدى إلى إفلاس البلاد وإقحامها في سياسة اقتراض، كانت في نهاية الأمر وبالا على استقلالها وسيادتها.

برز الدور الخطير للوزير الأكبر مصطفى خزندار بشكل جلّي في عهد محمد الصادق باي، حيث انصاع هذا الأخير لرغباته ونزواته، مما أتاح الفرصة لهذا الوزير بإدارة الشؤون المالية والسياسية للإيالة كيفا شاء ومتى أراد (بنبلغيث، 1995، ص 68). ولم يسيطر الوزير مصطفى على الباي وفقط؛ بل تمكن أيضا من السيطرة على المجلس الأكبر وقراراته، وذلك من خلال إنشائه لمجلس خاص يضم أصدقائه وأتباعه، مهمته النظر في الشؤون العامة قبل عرضها على المجلس الاكبر. كما استعان ببعض العلماء _الذين حدّ دستور 1861م بصفة غير مباشرة من صلاحياتهم التشريعية والقضائية_ من أجل إبطال العمل بالدستور.

من جهة أخرى؛ استعان الوزير بالأجانب وعملائهم من أجل السمسرة والتزييف على حساب الإيالة إلى تركيز السلطة في يده. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ خزندار كان يتمتع بسمعة طيبة في بعض الدول الاوروبية مثل فرنسا التي منحته عام 1866م عضوية الجمعية الجغرافية الفرنسية في باريس، وفي العام الموالي؛ عضوية جمعية باريس الأهلية المختصة بإعانة الفلاحة والتجارة والصناعة. وبالمقابل؛ كان القناصل الأوروبيون يستغلون أطماع هذا الوزير من أجل ترسيخ نفوذ دولهم السياسي والاقتصادي في البلاد التونسية (بنبلغيث، 1986، ص 36).

انطلاقا مما سبق، حمّل الوزير مصطفى خزندار من قبل أغلب معاصريه مسؤولية كبيرة فيما حلّ بالبلاد منذ أحمد باي إلى غاية حكم محمد الصادق باي، من مآس اجتماعية ومصاعب اقتصادية أدّت في نهاية الأمر إلى الإفلاس الاقتصادي للبلاد عام 1869م، ثم إلى الاحتلال الفرنسي عام 1881م. فقد جاء في مذكرات خير الدين التونسي أنّ " مصطفى خزندار عمد إلى تخريب البلاد بالكامل: فقد وقع اعتصار السكان ولم يعد هنالك أمن في أي مكان، وتصوّر قروض وقحة أثقلت كاهل الدولة بديون كبيرة" (التونسي، 2008، ص 175). أما محمد السنوسي فقد قال عنه: " ... من دهاة الوزراء وأقدرهم على استيعاب الامراء في بوتقة ... ولولا أنّه ينقصه التشبع بالمدنية التي دبت في أوروبا ... ففقدانه لمعرفة المدنية الحديثة في عصر قعد به في سياسة بالية، فلم يأخذ بتونس في السير إلى التقدّم "(السنوسي، 1994، ص 115).

لم يكن مصطفى خزندار الوزير الوحيد الذي استغل السياسة التحديثية لمصلحته الشخصية على حساب مصلحة البلاد؛ بل كان هناك الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل (1850- 1892)، الذي عرّف هو الآخر بطموحه وحبه الشديد للمال وجمعه بكل الطرق. إذ استغل فرصة تقرّبه من محمد الصادق باي الذي (كان كلّفا به حتى سماه القناصل الأجانب تهكما برجل المهمات الليلية) (التيمومي، 2010، ص 206)، على تولي الرتب والوظائف في أسرع وقت. كما أنّه تمكن من الاستحواذ على ما تركه مصطفى خزندار غفلة أو تعففا بعد هروبه، وفعل نفس ما فعله هذا الأخير. حيث جمع ثروة طائلة قدرت بعد 1881م بـ: 30 مليون ريال، وهرب بها إلى إيطاليا. وكان طيلة توليه الوزارة الكبرى لا يتورع عن عمل شيء في سبيل الحصول على الأموال واستعمل نفوذه وسلطته لذلك الغرض (بنبلغيث، 1986، ص 73). علاوة على ذلك؛ وزير الحرب أحمد زروق،

الذي لعب دورا كبيرا في تبديد الأموال التي فرضها على الساحل _ وهي أهم منطقة فلاحية والمصدر الرئيس للضرائب بالنسبة للبلاد التونسية_ عقب اجتياح محلته لمدنه وقراه بعد ثورة 1864م، وصرفها في شؤونه الخاصة دون أن تستفيد منها الدولة (بنبلغيث، 1986، ص 75).

زيادة على ما سبق؛ تعدّت ضروب الاختلاس وطرق الاحتيال من طبقة الوزراء إلى الموظفين في الدولة، من هؤلاء محمود بن عياد القابض المالي الخاص عند الوزير الأكبر مصطفى خزندار، الذي استولى على 80 مليون من الفرنكات، ثم أرسلها إلى فرنسا وحصل على رخصة مغادرة البلاد بحجة التداوي ليحتمي بالدولة الفرنسية بعض حصوله على جنسية هذا البلد، فالثروة التي يملكها هذا الأخير_حسب بيرم الخامس_ تغطي حاجيات القطر ومصاريفه مدّة 4 سنوات (بيرم الخامس، 1999، ص 07- 08). وللإشارة فإنّه تم متابعة ابن عياد قضائيا في فرنسا لمدة 03 سنوات من طرف خير الدين التونسي بتكليف من أحمد باي (الطويلي، 1994، ص 11- 117).

لم يكن ابن عياد رجل الدولة الوحيد الذي اختلس الأموال، فقد سار على نهجه نسيم شمامة (بن رجب، 2010، ص 75) الذي هرب أثناء ثورة 1864م إلى فرنسا بأكثر من 20 مليون ريال (ما يعادل سنة ونصفها من مداخيل الدولة) (بنبلغيث، 1995، ص 75) .أضف إلى ذلك؛ شخصية أخرى تقلبت في عدّة وظائف كانت من صنائع مصطفى خزندار هو إلياس مصلى، حيث استغل هذا الأخير منصبه كمترجم بالقصر ومستشارا بوزارة الخارجية من سنة 1860م إلى سنة 1872م، لارتكاب عدّة مخالفات وسرقات (بنبلغيث، 1995، ص 75).

شملت التجاوزات الخطيرة أيضا؛ أعوان الدولة الممثلين في القياد والخلفاء والمشايخ. إذ مارس هؤلاء عن طريق الوظائف السياسية والإدارية التي منحت لهم في ظل السياسة التحديثية، كلّ أنواع القهر والنهب والابتزاز على الأهالي عن طريق وسائل متنوعة مثل الضرائب والرشاوى واستغلال النفوذ (بلقاسم، 2002، ص 288، 290، 291، 299). فقد كان هؤلاء يطالبون الأهالي بدفع ضرائب متنوعة تشمل كل النشاطات، يتولون جمعها بأنفسهم أو بواسطة تابعيهم، غير مبالين بما يعتري الأنشطة من أزمات، ولا يأخذون دائما بعين الاعتبار قدرة السكان الحقيقية على الدفع. كما لا يعترفون بالعجز الناجم عن كثرة ديون الناس ويطبقون المسؤولية الجماعية، إذ يجبر الأخ على الدفع مكان أخيه والآباء مكان أبنائهم والعكس بالعكس (بلقاسم، 2002، ص 291).

زيادة على ذلك؛ كان أغلب أعوان الدولة يطالبون العديد من الفلاحين الرشاوى عند دفع الضرائب، إذ يطلبون منهم تقديم مبلغا ماليا تحت عنوان "السدل" كي يتستر عليه، ولا يفشي حقيقته عند زياتينه والمساحة التي بذرها. كما كانوا يلجئون إلى الرشاوى عند فض الخصومات بين الاهالي، وغالبا ما كان الغني هو المنتصر في القضايا المرفوعة إلى هؤلاء (بلقاسم، 2002، ص 292- 293).

علاوة على الضرائب والرشاوى؛ استغل أعوان الدولة تعيينهم كقضاة في المحاكم والمجالس المنبثقة عن عهد الأمان ودستور 1861م لاسيما مجالس الضبطية. حيث عمل هؤلاء القضاة من خلال هذه المجالس على اضطهاد سكان الأرياف وابتزازهم، سواء كان ذلك مباشرة أو عن طريق الأحكام التي يصدرون ومتابعتها. وقد وصل الأمر ببعض القياد إلى حدّ تهديد كل من يتجرأ على عرض قضية أمام المحاكم العصرية، وهو ما جعل الناس ينزعون ثقتهم تدريجيا من تلك المحاكم العصرية (التيمومي، 2010، ص 154). ولعلّ أبلغ تعبير عن هذا الاضطهاد التقارير الصادرة من داخل هذه المجالس عن بعض أعضائها والعرائض المحرّرة من الأهالي، إذ أمضى 750 شخصا من ورتتان في نوفمبر 1861م عريضة تتهم مجلس ضبطيتهم بالتحايل عليهم

وابتزازهم بتهم وهمية كلفتهم مبالغ مالية بلغت أحيانا 500 ريال (الأرشيف التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 140، الملف 505، الوثيقة رقم 16576).

يبدو أنّ هذه التجاوزات لم تكن نابعة عن فساد بعض أعوان الدولة؛ بل كانت نتيجة للجهل وسوء فهمهم بالقوانين. إذ كان عددا لا بأس به من أعضاء هذه المجالس أميا يجهل القراءة والكتابة تماما. كما أن عدم توفر النسخ الكافية من القوانين خاصة في الأرياف، جعل الأحكام الصادرة عن الأعوان تخضع هؤلاء إلى عادات وتقاليد المنطقة، وغالبا ما كانت الأحكام تخضع للأهواء والانحياز للأقارب ولأصحاب الجاه والأعيان (بلقاسم، 2002، ص 269، 315، 340).

ثانيا: موقف العلماء:

واجهت حركة التحديث في تونس ردود أفعال إيجابية وأخرى سلبية من قبل العديد من العلماء، نظرا للمكانة الاجتماعية والدينية والعلمية وحتى السياسية التي كان يتمتع بها هؤلاء العلماء في الوسط المجتمعي التونسي. فلطالما لعبوا دورا كبيرا في تبصير المسلمين بشؤون دينهم وإحيائهم لشعائره. كما تولوا بحكم مؤهلاتهم الدينية والعلمية الوظائف الروحية والعبادة كالإمامة والخطابة، والوظائف التشريعية كالإفتاء والقضاء، ووظائف التعليم كالتدريس في جامع الزيتونة الذي يعدّ من أبرز المؤسسات الدينية والعلمية في تونس.

بناء على ذلك؛ رحب العديد من العلماء التونسيون بالتحديث في بلادهم على كافة الأصعدة. وذلك نتيجة لإدراكهم للفارق بين أوروبا التي كانت تعيش التقدم والتطور، وبلادهم التي شهدت انحطاطا وتخلف في كافة الميادين من جهة، خاصة وأنّ البعض من العلماء من أتيحت له فرصة الاطلاع على بعض ملامح الحضارة الغربية إثر زيارته للعديد من المدن الأوروبية. ومن جهة أخرى؛ اقتنع العلماء التونسيون بضرورة التحديث والتغيير، لمواكبة متطلبات العصر لاسيما إذا كان ذلك يتلاءم والشريعة الإسلامية.

وقد أعرب العلماء التونسيون عن تأييدهم للتجربة التحديثية في بلادهم، بعد أن وعوا أهمية هذه الاخيرة في انتشال البلاد التونسية من التدهور الذي ظلت تعاني منه منذ مدة طويلة، ومسايرة متطلبات العصرية. وبناء على ذلك؛ لمعت أسماء كثيرة من الوسط العلمي نادت بضرورة التحديث، ولأنّه لا يسع الباحث ذكرها جميعا تم الاقتصار على أهمها، فعلى سبيل المثال نجد الفقيه محمد بن سلامة (ت 1850م) الذي يعدّ من أهم المنحازين إلى أحمد باي وسياسته التحديثية، إذ دافع عن فكرة تأسيس جيش نظامي على الطريقة الغربية وعلى ضرورة الاقتباس عن الحضارة الأوروبية الحديثة سواء أكان ذلك في اللباس أو الرتب العسكرية أو حتى اللغة الأجنبية _الفرنسية خاصة _ مستدلا في ذلك بشواهد تاريخية إسلامية (مختار، 1988، ص 191- 208). فضلا عن إنجازه لمؤلف عنونه بـ: "العقد المنضد في تاريخ الباشا أحمد" (مختار، 1988، ص 209- 258) الذي ضمنه أخبارا متنوعة عن تونس في عصره من جهة؛ وإنجازات أحمد باي من جهة أخرى.

من الشخصيات الدينية والعلمية التي شكلت سندا قويا للحركة التحديثية في عهد أحمد باي الشيخ إبراهيم الرياحي (ت 1850م)، ويظهر ذلك من خلال مساهمته في إدارة والتدريس بمدرسة باردو الحربية سنة 1840م. بالإضافة إلى مباشرته للنظارة والتدريس بجامع الزيتونة بعد أن وضع أحمد باي ترتيبات تنظيمية وإصلاحية لهذا الجامع. ويشاركه في ذلك الشيخ محمود قابادو، الذي دعا إلى تحرير الفكر من قيود التقاليد الموروثة التي حالت دون التقدم، فشجع على اقتباس العلوم الحديثة وتأسيس المدارس التي تعلم هذه الأخيرة بفروعها، وتركيز إدارة مركزية للتكيف مع النماذج الاوروبية، وخلق نظام تعليمي جديد طبقا للمعايير الأوروبية (جدعان، 1988، ص 123- 129).

علاوة على ذلك؛ دعا الشيخ قابادو إلى جانب إعادة قراءة الشريعة الإسلامية طبقا لما تقتضيه الحياة العصرية، لأنّه حسب وجهة نظره، فإن تجديد الدين لا يعني إبطال وإلغاء تعاليم الشريعة الإسلامية،

وإنّما يعني تخليصها من الطقوس الفارغة والمشوهة للإسلام. وقد عبّر عن أفكاره وآرائه تلك من خلال انضمامه إلى الهيئة التدريسية للمدرسة الحربية الجديدة ببارد و، وتدريسه بجامع الزيتونة، وتوليه خطة الإفتاء. والأكثر من ذلك؛ نظمه لديوان شعر مدح فيه السياسة التحديثية التي قادها بايات تونس، وإشادته بعهد الأمان وغيرها (جدعان، 1988، ص 123- 129).

ومن العلماء المؤيدين أيضا للتحديث؛ الشيخ محمد بيرم الخامس الذي مكنه الاطلاع على العديد من المؤسسات العصرية القائمة في البلدان الاوروبية وفي إسطنبول. وذلك من خلال أسفاره الشخصية والبعثات الدبلوماسية، من المشاركة الفعالة في التجربة التحديثية التونسية حتى أصبح من أبرز روادها. فقد ساهم في إرساء العقلية المؤسساتية المرتكزة على البرامج الواضحة والقوانين المنظمة للعمل، من خلال ترأسه لجمعية الأوقاف والمطبعة الرسمية والتحرير في جريدة الرائد. إذ عمل على تنظيم الوظائف داخل تلك المؤسسات عبر إرساء تراتيب داخلية لكل منهما، والشروع في تكوين الإداريين والفنيين المختصين في ميدان الطباعة والصحافة والترجمة وتصليح الآلات وغيرها من التقنيات الحديثة التي تتطلبها هذه الصناعة الجديدة (الصولي، 1996، ص 335- 350).

وفي نفس السياق؛ عمد الشيخ بيرم الخامس إلى تحليل الواقع المالي لتلك المؤسسات وتقديم الحلول العملية، لانتشالها من التدهور المستمر من سنوات عديدة. ولم يقف الشيخ بيرم الخامس عند هذا الحد؛ بل انضم إلى أعضاء اللجنة التي وقع انتخابها لتنظيم وإصلاح التعليم بجامع الزيتونة حتى يقدر على مواكبة التطورات الحاصلة ويستفيد من العلوم الحديثة (الصولي، 1996، ص 200).

يعدّ الشيخ سالم بوحاجب (1827- 1924م) أحد أعلام جامع الزيتونة الذين أعربوا عن تأييدهم لحركة التحديث؛ بل وساهموا فيها بشكل كبير، لاسيما في المجال القضائي والتعليمي. إذ لعب دورا متميزا في مجالس الأحكام الصادرة عن قانون عهد الامان، فانتخب عضوا في المجلس الاكبر ثم عضوا في اللجنة المكلفة بتفقد مجالس الاحكام (بنبلغيث، 2007، ص 23). كما شارك في لجان إصلاح التعليم الزيتوني، وفي تأسيس المدرسة الصادقية عام 1875م ووضع قانونها الأساسي. ومن الطبيعي أن ينخرط هذا الشيخ في التجربة التحديثية، كونه زار اسطنبول رفقة خير الدين سنة 1871م، وأقام في إيطاليا لمدة 6 سنوات بصفته مساعدا للجنرال حسين في القضية التي رفعتها الحكومة التونسية ضد نسيم شمامة اليهودي، أين تعلم اللغة الايطالية، وزار كذلك أثناء إقامته بالخارج معرضا في باريس، وساهم ذلك في توسيع نظرته وتعميق رؤيته (دراويل، 2007، ص 52- 53).

علاوة على بوحاجب؛ نجد أيضا الشيخ أحمد بن الخوجة (1830- 1896م) شيخ الإسلام في عهد الوزير الأكبر خير الدين، والذي حاول إضفاء الشرعية الدينية على أعمال هذا الأخير، والبرهنة على أن الإسلام دين تقدم يتماشى مع الحضارة الأوروبية الحديثة، وذلك من خلال تأليفه لرسالتين؛ الأولى تحمل عنوان: "الصبح المبين عن معروضات خير الدين"، والثانية عنوانها: "كشف اللثام عن محاسن الاسلام"، ولم يكتف عند هذا الحد؛ بل سعى إلى تلقين أبنائه الستة العلوم الحديثة (قرين، 1995، ص 159- 160).

رغم الموقف التأييدي لأغلب علماء تونس اتجاه التحديث؛ إلاّ أنّ بعض المؤرخين مثل "أرنولد قرين" بين في دراسته (قرين، 1995، ص 70، 71، 156، 161) أن انخراط العلماء في المشروع التحديثي لم يكن نتيجة قناعة شخصية لهؤلاء بالتحديث؛ وإنما كان نتيجة غايات وأهداف ذاتية بالأساس أبرزها الحصول على عدد أكبر من الوظائف والامتيازات. بالإضافة إلى ارتباط الأسر العالمة بالبايات والمخزن وتأييدهم لأنّهم هم الذين منحوهم الثروة التي يمتلكونها. فمشاركة العائلات الحنفية العالمة في المجالس المنبثقة عن الدستور كأسرة بيرم وبن الخوجة والبارودي، كانت شديدة الارتباط بالمخزن وسياسته. ونفس الشيء بالنسبة

إلى بعض العائلات المالكية العالمة، كعائلة النيفر التي شاركت في هذه المجالس لارتباطها بالسلطة السياسية، التي أغدقت عليها العديد من الامتيازات والاحسانات والهبات، مما جعلها تتبنى سياسته ومنها المجالس لأنها تعتبر نفسها مدينة لها بالوجاهة الاجتماعية (الهرماسي، 1999، ص 34).

إنّ انخراط العديد من العلماء التونسيون في التحديث، جاء نتيجة لسياسة الوزير الأكبر خير الدين القائمة على منح العديد من الامتيازات والوظائف الهامة للعلماء، وهذا ما لم تتمكن الحكومة المصرية أن تفعله أثناء تجربتها التحديثية اتجاه المؤسسة الدينية. حيث حدّت من استقلاليتها وهمشتها في الوقت الذي أولت أهمية للمدارس الحديثة، الأمر الذي دفع بالكثير من العلماء المصريين إلى معارضتهم للتحديث.

كما استقطبت التجربة التحديثية في تونس أنصارا ومؤيدين لها، برزت في الطرف المقابل مواقف مضادة انتشرت بكثرة، فرغم التعاطف والدعم المعنوي والمشاركة الفعالة من قبل بعض العلماء في التجربة التحديثية التونسية خلال القرن 19م، فإنّ أغلبية العلماء ممن لهم مصلحة في المحافظة على الأوضاع القائمة، قد وقفوا في وجه هذا التحديث؛ بل وعبروا عن هذا الرّفض من خلال معاداتهم للتنظيمات والإحجام عن المشاركة في المؤسسات الجديدة. ويمكن إرجاع الأسباب الخفية وراء هذا الرّفض إلى اعتبار العلماء للتحديث على أنّه مستورد من الحضارة الأوروبية، وبذلك يمكن له ضرب أسس الهوية الاسلامية وزعزعة أركان المنظومة الاسلامية. ليركز في المقابل نظام علماني وضعي يعتمد أساسا على العقل والأفكار التحديثية، ويتعارض في الكثير من جوانبه مع أحكام الشريعة الإسلامية.

من جهة أخرى؛ أعرض العديد من العلماء التونسيون على التجربة التحديثية لتخوفهم من أن تؤدي الأفكار الجديدة التي سيفرضها هذا التحديث إلى صعود فئة جديدة تهدد نفوذهم ومناصبهم وامتيازاتهم، وخاصة احتكارهم للمناصب العلمية والدينية التي كانوا يتوارثونها. إذ أن هذه الأفكار الجديدة قادت إلى تغيرات في هياكل السلطة والمجتمع أدت بدورها إلى صعود فئات اجتماعية جديدة قوضت ما كان يتمتع به العلماء من صلاحيات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وقد ظهر هذا التراجع مع بداية الحركة التحديثية التي تبناها أحمد باي، فالمدرسة الحربية التي أسسها هذا الأخير على النمط الأوروبي حدّت وبصورة غير مباشرة دور خريجي الزيتونة المتمثل في الحصول على أعلى المناصب في الدولة، حيث أصبحت من مشمولات خريجي المدرسة الجديدة (عكريمي، 1998، ص 81).

زيادة على ما سبق؛ فإنّ من العوامل التي جعلت العلماء التونسيون يتخذون موقفا سلبيا اتجاه حركة التحديث، هو أنهم اعتبروها كنتيجة للضغوطات الاجنبية وليس رغبة من السلطة الحاكمة، وبالتالي لم يكن تحديث المؤسسات الإسلامية للعمل والتعليم والقضاء، إلاّ تنازلا لمن كان ومازال يمثل "العدو التاريخي" ويهدد دار الإسلام وخطرا على النظام الإسلامي ومؤسساته (الهرماسي، 1999، ص 73). فالعلماء كانوا يرون أن الدافع الرئيسي الذي جعل الباي يخضع لتطبيق التحديث (التجربة الدستورية بشكل خاص) هو الضغوط الأجنبية التي شجعت هذه التجربة لضمان حقوق رعاياها، الأمر الذي سيؤدي إلى التدخل في شؤون البلاد الخاصة. لذلك فإنّ المشاركة في التحديث رضوخ لمشيئة القوة الاستعمارية التي تعمل على فرض سلطتها على البلاد التونسية.

إنّ الجدير بالذكر؛ أنّ مواقف العلماء التونسيين _ باستثناء المحافظين والمتزمتين_ الرافضة والمعارضة لم تكن تمس حركة التحديث بشكل قطعي وتام، وإنّما كانت محدّدة في إحدى الجوانب، لعلّ أبرزها: التجربة الدستورية. حيث أعرب بعض العلماء عن عدم موافقتهم للدستور بشكل ضمني، من خلال رفضهم للمشاركة في صياغته، والعمل في المحاكم المنبثقة عن المجلس الاكبر، بحجة أن وظيفة القاضي الشرعي لا تخول له تعاطي المسائل السياسية (عكريمي، 1998، ص 54). ولعلّ العوامل الدافعة لهذا الموقف السلبي إنّما تكمن في الغاية التي وجد من أجلها قانون عهد الأمان، والقائمة على توفير الأمان والحرية

والمساواة في الحقوق للرعية بكل أجناسها وأديانها ولغاتها، مما أدى _في نظر العلماء المعارضين_ (إلى تجاوز فكرة الذمي وفكرة العبد أي اخترقت العلاقات العمودية المستندة إلى الهيمنة إلى العلاقات الأفقية المنتظمة تحت راية المشاركة، وفي هذا إحراج لثقافة تقليدية كانت مشدودة إلى نظم اسلامية راعت الحقوق بفكرة التراتب) (عمران، 2011، ص 34).

من زاوية أخرى؛ رأى العلماء أنّ قانون الدولة والمجالس المنبثقة عنه جاءت وفقا للقانون الفرنسي، وهذا ما أدى في نظرهم إلى اغتراب النص القانوني عن المجتمع من ناحية؛ واغترابه عن المنتدبين لتنفيذه من ناحية أخرى. في الوقت الذي يجب أن يكون الدستور محلّيا محض، ذلك أنّ الأفكار والمفاهيم الدستورية الجديدة الواردة عن طريق القانون الأوروبي، قد لا تتعايش مع النسق الفكري والثقافي المتعارف عليه في المجتمع التونسي؛ بل وأنّ هذا الاخير ليس مهيئا لتقبل مثل هذا التغيير على مستوى السلطات المكلّفة بالنظر في شؤونهم الخاصة (المستغانمي، 2011، ص 61). زيادة على ذلك؛ اعتبر العلماء صياغة الدستور وإنشاء المجالس في البلاد التونسية جاء نتيجة للضغوطات الأوروبية المتزايدة والتوغل الرأسمالي الاوروبي الذي فرض تغييرا في سياسة البايات.

كما أنّ الذين رفضوا وقاطعوا لجنة تفسير قانون الدولة هم أصحاب المناصب الشرعية العليا، وهؤلاء يمثلون المؤسسة الدينية والتشريعية العليا. ومن زاوية الترتيب الهرمي للهياكل الإدارية والسياسية بالبلاد يعتبر أهل المجلس الشرعي أعلى مكانة من الوزراء؛ بل إن الباي نفسه ملزما بالنزول من عرشه عند استقبالهم، وبالتالي لا يمكن أن يقبل هؤلاء بأن يكونوا تحت إمرة مصطفى خزندار ممثل السلطة السياسية داخل المجلس الأكبر (المستغانمي، 2011، ص 54). بالإضافة إلى أنّهم أدركوا أنّ رأيهم في اجتماع اللجنة لن يثمر أمام النظريات الجديدة التي جاء بها أعضاء اللجنة السياسيين والذي من أبرزهم خير الدين باشا (السنوسي، 1994، ص 400).

على العموم؛ فإنّ الموقف الواضح الذي تبناه أهل المجلس الشرعي قد لا يرجع إلى رفض التحديث على الأقل بالنسبة لبعضهم، وإنّما عارضوا الإطار الذي وضع فيه التحديث وكيفية التطبيق. ولعلّ ما يؤكد هذا الأمر هو أنّ شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع أحد الرافضين للمشاركة في المجلس الاكبر والمقاطعين للجنة تفسير قانون الأمان، كان من المشجعين على الإصلاح بالتنظيمات الحديثة (المستغانمي، 2011، ص 52- 53).

لم تقتصر مواقف العلماء المعارضة على التجربة الدستورية فحسب؛ بل تعدّتها إلى التحديثات الاقتصادية. إذ رأى بعض العلماء أن عدم استقرار السياسة النقدية وتقلباتها بصفة مستمرة من الأمور المضرة بالاقتصاد والسكان، وأنّ الدولة وإن حققت ربحا عاجلا من وراء هذه العمليات، فقد تسببت في خسارة آجلة لان بنقص ثروة السكان. كما لم يجد بعض العلماء في مشاريع الاشغال الكبرى من جدوى اقتصادية كبيرة، فالتلغراف لم يتجاوز حسب البعض درجة المظهر التحسيني، لأن الدولة لم تعتمد المنهج المنطقي أي التدرج في التنمية، ومعناه حسب النخبة خلق الأسس الاقتصادية والبشرية الضرورية التي تطلب بدورها التحسيني (بلهادي، 2009، ص 106). وتواصل الرّفض من قبل العلماء في المجال العلمي، حيث عارضوا إصلاح جامع الزيتونة وتطويره وإدخال العلوم الحديثة، مما أبقى على طرق التدريس القديمة في محتواها وأساليبها، متشبثة بالمتون والشروح والحواشي غير منفتحة على المناهج الحديثة والنظريات الجديدة.

ليس هذا وحسب؛ بل عارض بعض العلماء تأسيس المدرسة الصادقية سنة 1874م وحاولوا قبره في المهد، حتى أنّهم أوعزوا للباي بأن مشروع هذه المدرسة سينتج له بعد حين خصوما وأعداء في شخص أبناء البلاد الذين سينشئون على مذهب الثقافة الأوروبية، ولم يكتفوا بهذا القدر؛ بل أشاعوا هنا وهناك أخبارا

زائفة لتثبيت العزائم، ولتكوين فكرة عدوانية في الأوساط الاهلية للقضاء على هذا المشروع (بن الخوجة، 1986، ص 340).

ثالثا: موقف العامة

لم يكن لعامة المجتمع التونسي _ممثلة في الفلاحين والتجار والحرفيين_مواقف صريحة اتجاه التحديثات السياسية والقانونية التي انتهجها بايات تونس خلال القرن 19م، ذلك لأنّها أجريت دفعة واحدة، وبقيت حبيسة السلطة الحاكمة والنخبة المثقفة وأصحاب النفوذ (المحجوبي، 1999، ص 94). كما أنّ العديد من المناطق التونسية لاسيما النائية منها لم تصلها رياح التغيير التي حدّثت على المستوى السياسي أو حتى على المستويات الأخرى. فضلا عن أنّ سكان هذه المناطق كانوا معرّضين للأقاويل المغرضة والإشاعات الهدامة، والتأويلات الخاطئة التي كان يروجها أعداء التحديث، مثل ما كان يروجه القياد عن الدستور على أنه مخالف للعادة وللدين الإسلامي، وأنّه أمر معطل لحياة الناس وغيرها. ليس هذا وحسب؛ بل عمد العديد من قياد ووجهاء وأعيان هذه المناطق الى إخفاء خبر الدستور عن الناس (التيمومي، 2010، ص 152).

في المقابل؛ يتضح الموقف الرافض لهذه الفئة من السياسة الجبائية التي اعتبرتها كنتيجة حتمية للمشروع التحديثي، والذي لم تكن قادرة على استيعابه بالإضافة إلى معارضتها لطبيعة الحكم الفردي الذي اتسم به أحمد باي وخلفاؤه من جهة، والأنشطة المالية المشبوهة من سرقات واختلاسات قامت بها نخبة من رجال الدولة مثل مصطفى خزندار ومحمود ابن عياد ونسيم شمامة وغيرهم من جهة أخرى. الأمر الذي جعل من التحديث في أذهان هذه الفئة م رادفا لسلب أرزاقهم، ولصيقا بمختلف أنواع المعاناة والقسوة والظلم الذي جسدّه أفراد من أصحاب النفوذ، الذين راحوا يتفننون في فرض الضرائب على السكان دون الأخذ في الحسبان إذا كانوا على مقدرة من دفعها أو لا يمكنهم ذلك (الهامي، 1989، ص19).

وظل التحديث أيضا مرتبطا في أذهانهم بعدم قدرة السلطة الحاكمة على حمايتهم من الأمراض والأوبئة التي كانت تنتشر بين الفينة والأخرى لاسيما في الأرياف التونسية (عبد السلام، 1987، ص 18). فمثلا أصاب تونس ما بين (1843_1844م) الجفاف، مما أدى الى ارتفاع أسعار الحبوب وتسابق المصدرين الى تصدير كميات محدودة من الحبوب الى الخارج. وفي (1845_ 1849م) أتى الجراد على جانب كبير من محاصيل الحبوب. وفي 1849م و1850م و1856م انتشرت الأمراض والأوبئة لاسيما الجدري والكوليرا (التيمومي، 2010، ص 104).

من جهة أخرى؛ أعرب عامة الناس وفي مقدمتهم الفلاحين عن نفورهم من التجنيد الإجباري الذي طبق ضمن البرنامج التحديثي العسكري في تونس، ذلك لأنّ هذه العملية لم تكن تتم بصفة منتظمة، وغير متساوية بين سكان البلاد. كما أنّها كانت مقتصرة على طبقة الفلاحين. بالإضافة إلى أنّ مدّة التجنيد في الأغلب غير محدّدة بوقت معلوم، حتى يأخذ منهم العمر أو المرض أو العجز أو الإصابات، التي تجعلهم عاجزين على مواصلة الخدمة فيتم تسريحهم (التيمومي، 2010، ص 149).

أضف إلى ذلك؛ ما كان يعانيه المجندون في أغلب الأحيان من تدني مستوى الخدمات والانضباط والتدريب داخل المؤسسة العسكرية، حيث أصبح محل إهمال من طرف الضباط، الذين أصبح أغلبهم غير أهل للقيادة؛ بل وكان البعض منهم في حالة سكر يسعى لسرقة ما يملكه الجنود والاستحواذ عليه، فأصبح الضابط مثالا في الاختلاس والسرقة والخيانة في الوظيفة. وكانت أجور المجندين زهيدة، ولا تكفي لسد حاجياتهم الضرورية. وفي ظل ضعف الرواتب وانقطاع المؤونة وتجاوزات القادة، إلى تفشي عدم الانضباط في صفوف المجندين والتمرّد، وفي كثر من الأحيان إلى الفرار والبحث عن عمل يدر عليهم رزقهم (التيمومي، 2010، ص 150- 151).

وحتى عندما تم وضع قانون التجنيد من أجل ضبط هذه العملية، وتحديد مدتها، لم يلق رواجا إلاّ في المدن والقرى من بين سكان الحواضر الذين يصعب عليهم التملص من أداء الواجب العسكري خاصة وأنه لا يقدم لهم أي ضمانات، لكن في الأرياف والبوادي واجه التجنيد رفضا كبيرا من قبل العديد من القبائل والعائلات، خاصة تلك التي تدهورت أحوالها، فبعد أن كانت غنية وأصبحت شبه منكوبة وفقدت مكانتها الاجتماعية مثل العائلات الوجيهة لدى قبيلة الفراشيش وعلى رأسها عائلة قضوم، بحيث لم يبق في هذه المنطقة من ينظر إليه في رد جاهل أو تقويم معوج أو إرشاد ضال أو إيواء ابن السبيل (التيمومي، 2010، ص 173- 174).

ولما كان الفلاحين الخماسة من أهم القوى الفلاحية المنتجة التي عانت من اضطهاد ملاك الأراضي بإرغامهم على العمل حيث ما شاء هؤلاء ووقت ما شاءوا (بلقاسم، 2002، ص 55، 56، 70). خاصة في ظل قانون الفلاحة الذي أصدره الوزير الأكبر خير الدين التونسي يوم 13 أفريل 1874م، والذي نص على بنود مجحفة وقاسية في حق الخماس (التيمومي، 2011، ص 201- 203)؛ فإنّهم عبّروا عن رفضهم بإلحاق الضرر بمصلحة صاحب الأرض، من خلال التقاعس عن العمل وعدم التفاني فيه وإتقانه. فيتعمد الخماس إهمال الحيوانات مما يعرضها الى الضياع والسرقة والهلاك، ولا يتولى تنقية الزرع من الاعشاب الطفيلية فتقل قيمة المحصول التجارية بل أصبح كثير التغيب ولا يؤدي الاعمال الفلاحية في إبانها، وفي أغلب الأحيان كان الخماس يعمد الى حرق بعض المزروعات، ويعتدي على قطيع مشغله بالاستهلاك أو البيع أو التفريط مدعيا ان الحيوانات ماتت أو سرقت منه. وأكثر الظواهر التي ميزت الخماسين المضطهدين، هي الانقطاع عن العمل والفرار (بلقاسم، 2002، ص 209- 211).

الأمر الذي أدى إلى أن أصبح ملاك الأراضي يجنحون الى تسليم خماستهمالتسبقات نقدا لا عينا نظرا الى التضخم المالي وتلاعب الدولة بالعملة، وأصبحوا يطالبون خماستهم بالإتيان بضامن للعمل مكانهم ودفع ديونه في صورة فرارهم (الأرشيف التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 140، الملف 504، الوثيقة رقم 16473). وأصبح الكثيرون منهم يصرون على تسجيل صفات الخماس كلون البشرة والقامة والعلامات الخاصة...الخ في عقد الخماسة حتى يسهل العثور عليه في حالة فراره (التيمومي، 2010، ص 108). وبين هذا وذاك تفاقمت النزاعات بين أصحاب الأراضي وخماسيهم، مما أدى إلى تعطّل الكثير من الأعمال الفلاحية في ظرف كانت البلاد فيه أحوج ما تكون الى إنتاج غذائها (التيمومي، 2011، ص 200).

ولم يقف الفلاحون عند هذا الحد؛ بلأعلنوا العديد من الانتفاضات والثورات. حيث انتفض فلاحو قبائل همامة والأعراض وعمدون في سنة 1840م ضد السياسة الجبائية، ولنفس السبب انتفض أولاد سعيد بالنفيضة في 1841م. وفي 1844م؛ قبائل خمير والهمامة، وفي 1850م؛ أولاد سعيد، وفي (1856 _ 1858م) مشاركة بني زيد سكان مطماطة ونفزاوة في انتفاضة الثائر الطرابلسي غومة المحمودي (التيمومي، 2010، ص 110). فضلا عن امتناع فلاحو قبائل الهمامة ما بين (1867 _ 1868م) عن دفع الضرائب بعد أن فرضت عليهم الضرائب، في الفترة التي انتشر فيها مرض الكوليرا مخلفا وراءه العديد من الموتى (عبد السلام، 1987، ص 18).

لكن أكبر انتفاضة شعبية عرّفتها تونس منذ قرون، كانت انتفاضة 1864م، والتي جاءت كنتيجة حتمية لمضاعفة الضرائب من قبل حكومة محمد الصادق باي إثر الأزمة المالية التي أصابت البلاد في اواخر سنة 1863م (غانياج، 1965، ص 11- 18). حيث طالب الفلاحون بإلغاء الزيادة في الضرائب وتعيين حكام المواطنين عوض الولاة الذين أساؤوا اليهم واستغلوهم، كما طالبو بإلغاء قانون عهد الامان والمحاكم الجديدة التي تطيل في فصل قضاياهم الطويلة، والذي جرّهم سابقا إلى التخلي عن زراعتهم وبيعهم وشرائهم، كما

اتفق قسم منهم على تعيين علي بن غذاهم (1814- 1867م) بايا عليهم. ورغم إخماد الثورة من قبل حكومة محمد الصادق باي سنة 1864م، إلاّ أنّها أجبرت على تخفيض الضرائب، وإبطال العمل بالدستور التونسي في ذات السنة (غانياج، 1965، ص 51- 59).

أما الحرفيون والتجار فقد عانوا أيضا نتيجة للتجربة التحديثية من تعسّف الباي وأعوانه. إذا كانوا ملزّمين بدفع الضرائب، كما أنّهم أخضعوا وبشكل كبير إلى السلطة الحاكمة لاسيما في عهد أحمد باي، الذي سيطر على جلّ الصناعات الحرفية، واحتكر بيع وشراء مواد كثيرة، من أجل توظيفها في محاولته لاستحداث صناعات جديدة من شأنها أن تواكب الصناعات الأوروبية من جهة، وتوفر متطلبات الجيش النظامي الذي أسسه من جهة أخرى. وكان موظفو الدولة الكبار في الوقت نفسه إقطاعيين وتجارا، فكانوا بأنفسهم يزودون الحرفيين بالمواد المستوردة من الخارج ويعملون على تسويق إنتاجهم، لذا كانوا يتحكمون فيهم بحسب مصالحهم (إبراهيم، 2017، ص 73).

زيادة على ذلك؛ أدى اقتصار البايات التونسيون على الصناعات الحربية من أجل تلبية حاجيات الجيش النظامي إلى تدهور الصناعات المدنية في تونس، فضلا عن عدم تطور أساليب العمل وأدواته خاصة مع أفول تراجع مكانة الجيش الجديد. إذ ظلت الأدوات المستعملة في الصناعات الحرفية بسيطة للغاية ولم يطرأ عليها تغيير كبير، بالإضافة إلى منافسة الصناعات الأوروبية المتسمة بالجودة والانخفاض في الأسعار التي رخصت من الصناعات الحرفية المحلّية التقليدية وغالية الثمن.

ومن مؤشرات ذلك؛ أنّ صناعة الشاشية _باعتبارها أهم صناعة بالبلاد التونسية_ في المعامل الأوروبية، أدى إلى ترخيص صناعتها في تونس بسبب الأدوات التقليدية المعتمدة في ذلك حسب محمد بيرم الخامس (بيرم الخامس، 1999، ص 704). أضف إلى ذلك؛ السطوة والظلم الذي كان يقاسيه الحرفيون من أرباب الورشات الحرفية، مما دفع بالكثيرين إلى الهروب خاصة أولئك الذين عجزوا عن تسديد ديونهم؛ أو تخليهم عن حرفتهم وامتهان مهنة أخرى؛ أو لجوئهم إلى الغش وعدم الاتقان في العمل (التيمومي، 2011، ص 207).

أما التجار؛ فقد فقدوا المكانة التي كانوا يتمتعون بها قبل القرن 19م. إذ كانوا يتولون تسويق المنتج التونسي داخليا وخارجيا، أو تسويق مواد مستوردة والمتاجرة بالعبيد وغيرها. وذلك كله نتيجة لتغلغل التجارة الأوروبية الى البلاد التونسية باستقرار التجار الأوروبيين فيها إثر انخراط البلاد التونسية في التحديث (الهامي، 1989، ص 21). أضف إلى ذلك؛ خضوع البضائع التونسية عند تصديرها لرسوم جمركية كبيرة بحكم الامتيازات الممنوحة للقوى الأوروبية التي لا تخول للحكومة التونسية الفرض على البضائع الاجنبية عند استيرادها سوى ضريبة لا تتجاوز 8 % منقيمتها،اضطرتالدولةرفعالرسومالموظفةعلىصادرتهاتداركاللنقصالذيمسمداخيلالواردات (المحجوبي، 1986،ص 13).

نفهم مما سبق؛ أنّ معارضة عامة الناس في تونس للمشروع التحديثي إنّما كان مرتبطا بالسياسة الضريبية والاحتكار والاستغلال الذي مارسته السلطة الحاكمة وأصحاب النفوذ. لكن لا بد من التنويه إلى أنّ القيم السائدة آنذاك في أوساط الفئات الاجتماعية المغلوب على أمرها كانت سببا رئيسيا في عدم تقبلها للتحديث، حيث سيطرت عليهم مفاهيم عدّة مثل (القضاء والقدر والتعلّق بالماضي والنرجسية الإسلامية، ورفض أي تجريد مهما يكن نوعه لأنّه بدعة، وقيم الخرافة والتواكل واستنكار العمل وتمجيد الكسل وتمجيد الفقر، وبناء على هذه العقلية المنزوية والمتزمتة راجت بعض الأقوال والأفعال منها: [(اللي خدمو ماتوا ...)،

(الطلبة يسمّون بالفقراء)، (اعتبار المال وسخ الدنيا)، (وكان الناس يجنحون إلى الاستقالة المبكرة من الحياة ويتفرغون للعبادة)] (التيمومي، 2010، ص 242).

علاوة على ذلك؛ أعرض عامة الناس عن التحديث وما يتضمنه من مفاهيم ومصطلحات جديدة، لأنّهم كانوا يعتبرونه خارجا عن المألوف وعن الدين الإسلامي، وهو من علامات قرب الآخرة. ويبدو أنّ هذه الأفكار جعلت من عامة الناس يشكلون_ ولو بصفة غير مباشرة_ عاملا أساسيا في إفشال حركة التحديث في تونس مقارنة بنظيرتها في مصر، إذ لم يسع هذا المجتمع إلى التشبث بها، والدّفاع عنها والاستماتة من أجل حسن تطبيقها.

رابعا: موقف الأقليات

تفاعلت هذه الفئة بشكل إيجابي مع التجربة التحديثية، ويظهر ذلك من خلال توافد أعداد كبيرة من الأوروبيين من عدّة جنسيات ومن مختلف الفئات إلى البلاد التونسية. فقد وفد إلى تونس القناصل والمدرسين والمهندسين والأطباء والضباط والفنيين ورجال الدين، ومن إيطاليا ومالطا بحكم قربهما من البلاد، إضافة إلى فرنسا واليونان وإنجلترا. فبعد أن كان عدد في سنة 1834م يقدّر بـ 8 آلاف أوروبي، بلغ سنة 1856م حوالي 12 ألف أوروبي، منهم 7000 من مالطة كانوا تحت حماية انجلترا، 400 من إيطاليا، 250 من اليونان، 60 عائلة من فرنسا. ووصل عدد هذه الجاليات ما بين سنتي (1870_ 1872م) على النحو التالي: 7000 مالطي، 7000 إيطالي، و200 من اليونان، و819 من الفرنسيين (الإمام، 2010، ص 28).

زيادة على ذلك؛ لم تكن هجرة الأوروبيين إلى تونس عقب السياسة التحديثية التي انتهجها أحمد باي وخلفائه خلال القرن 19م المظهر الوحيد الدال على تأييد هذه الفئة لحركة التحديث؛ بل كانت مشاركتهم في هذه الحركة والتي شملت عدّة مجالات منها السياسية والإدارية والاقتصادية والتعليمية والعمرانية، مظهرا آخر من مظاهر القبول والرّضا. حيث نشط العديد من الأجانب، وبالأخص فئة القناصل في المجال السياسي والإداري. وذلك من خلال مطالبتهم لبايات تونس بإدخال إصلاحات وتحديثات على نظام الحكم، بدعوى حماية هذه الجاليات إما عن طريق الترغيب أو الترهيب، الأمر الذي ساهم في وضع عهد الأمان ودستور 1860م، بالإضافة إلى تنفيذ فكرة انتخاب برلمان تونسي كإحدى المؤسسات المنبثقة عن الدستور (المحجوبي، 1999، ص 96- 97).

علاوة على ذلك؛ استأثر عدد لا بأس به المناصب الإدارية في تونس، فبحكم تكوينهم الثقافي وأهليتهم الإدارية خاصة في عهد أحمد باي، احتلوا مراكز إدارية شملت معظم الإدارات إلاّ الوظائف والأعمال الدينية. ومن أشهر هؤلاء الوزير جوزيف رفو (Joseph Raffo) الذي لعب دورا بارزا في توجيه الباي سياسيا إلى أوروبا وأقنعه بالأخذ بأسباب التقدم والحضارة عنه فقد تقلّد العديد من المناصب، ونال الكثير من الألقاب والتشريفات، وأهمها وزير الخارجية منذ عهد أحمد باي إلى عهد محمد الصادق باي حتى 1860م (بيرم الخامس، 1999، ص 614).

من جهة أخرى؛ كان للأجانب المتواجدين في تونس، دور في تحديث المؤسسة العسكرية، وذلك من خلال إرساء التنظيمات العسكرية الحديثة، بدءا بتشكيل الجيش التونسي وصولا إلى رتب الضباط والزي العسكري (المحجوبي، 1999، ص 85). فساهموا بذلك في إخراج العديد من النخب التونسية التي لعبت فيما بعد دورا رئيسيا في حركة التحديث مثل الجنرال حسين (الإمام، 2010، ص 33). وتجدر الإشارة إلى أنّ البايات كان لهم دور كبير في مجيء الاجانب الى تونس، فقد استقدموا الضباط والعسكريين الفرنسيين خاصة، الأمر الذي أتاح لهم فرصة المشاركة في بناء الجيش التونسي وتدريبه على النمط الأوروبي (الإمام، 2010، ص 35).

لم يقتصر نشاط الجاليات الأجنبية في تونس في فترة التحديث على المجال العسكري والإداري؛ بل تعدّاه إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي. حيث نشط العديد من الأوروبيين خلال تواجدهم في تونس في التجارة لا سيما الخارجية منها، وذلك بفضل الامتيازات التي حصلوا عليها. ففي سنة 1860م فقط، كانت الجالية الفرنسية وبدرجة أقل الإنجليزية والإيطالية تقوم بما قدره 92 % منالمبادلاتالتجاريةبينتونسوالخارج (الإمام، 2010،ص 49).

يضاف إلى ذلك؛ مساهمة العديد من كبار التجار ذوي رؤوس الأموال المتواجدين في تونس، بالإضافة إلى الشركات التجارية وحتى البنوك في تمويل بعض المشاريع التحديثية ابتداء من عهد محمد باي أو تقديم قروض للحكومة لتوظيفها في تلك المشاريع، كتمويل خطوط التلغراف مثل خط التلغراف بين تونس والجزائر، أو الطرق البرية مثل تعبيد أول طريق بين تونس الحاضرة وباردو، وترميم حنفيات زغوان لتزويد العاصمة بماء الشرب، أو السكك الحديدية مثل السكة الحديدية التي تربط بين تونس وحلق الوادي والمرسى، النقل البحري بين تونس والخارج (التيمومي، 2010، ص 127).

علاوة على ذلك؛ سيطر الأوروبيون إلى جانب التجارة على بعض القطاعات الصناعية منذ النصف الأول من القرن 19م كعصر الزيتون وبيع الزيوت، خاصة بعد ظهور معامل عصر الزيتون بالبحار التي يرجع الفضل لهم في جلبها من أوروبا إلى تونس، والتي التحقوا بها ليكونوا من عمالها إلى جانب بعض المصانع والمنشآت الحديثة، التي أدخلت إلى تونس خلال ذات القرن، واستأثروا ببعض الصناعات كصناعة الحدادة، وصناعة الأحذية، وصناعة الأقمشة والنجارة، وبناء السفن، والنقل البري، وكل ما يتعلق بالنواحي الفنية الحديثة مثل إدارة المصانع، وتصليح الآلات وسوق القطارات والسفن (الإمام، 2010، ص 285).

من زاوية أخرى؛ قدّم العديد من الأطباء الاجانب في تونس في عهد أحمد باي وخلفائه خدمات صحية، أبرزها نشر طرق التداوي الحديثة وجلب الادوية الطبية، بالإضافة إلى التوعية الصحية. وممن تجب الإشارة إليهم في هذا المجال: مثل الطبيب الجراح سيزار كليمونت (César Clément) وهو طبيب أحمد باي الخاص ورئيس أطباء الجيش التونسي. ونظرا لخدماته الجليلة في هذا المجال حظي مكانة مرموقة لدى الباي بصفة خاصة والعائلة المالكة عامة، وبمركزه هذا تمكن من توطيد علاقات بلاده بالبلاد التونسية. بالإضافة إلى لومبروزو أبرامو دي أساكو (LumbrosoAbramoD'isacco) الذي اشتغل طبيبا خاصا للبايات الثلاث أحمد ومحمد والصادق، كما أدار المصالح الصحية لدى الوحدات العسكرية التونسية بالمشرق (بن أبي الضياف، 1976، ص 140).

علاوة على ما سبق؛ نشطت الجالية الاجنبية المتواجدة في تونس خلال القرن 19م في المجال العلمي، حيث ساهموا في تأسيس المدارس والمعاهد الحديثة، وإدخال البرامج الأوروبية فيها، والعلوم الحديثة واللّغات الأجنبية كالفرنسية والإيطالية والإنجليزية، إلى جانب إلقاء الدروس. أضف إلى ذلك؛ ترجمة العديد من المؤلفات الأوروبية إلى العربية والعكس صحيح (التواتي، 2012، ص 31). وأشهرهم الضابط الإيطالي" كاليغاريس (Galligaris) "مدير المدرسة الحربية بباردو سنة 1840م (مجهول، 1977، ص 40)، الذي تخرجت على يده أفواج من الرجال قادة الفكر والإصلاح في تونس أثروا تأثيرا مباشرا وعميقا في معظم الميادين العسكرية والعلمية والسياسية والإدارية. وإلى جانب إدارته للمدرسة وإلقاء الدروس بها، قام بتأليف العديد من المخطوطات وترجمة عدّة كتب من الفرنسية والإيطالية إلى العربية استعمل أكثرها في تلك المدرسة.

استقبلت تونس خلال القرن 19م أيضا؛ أفواجا عديدة من المهندسين الأوروبيين الذين ساهموا في بعض الإنجازات والإنشاءات على النمط الأوروبي داخل البلاد كتعبيد الطرق البرية، وترميم المباني والمناجم وإنشاء السكك الحديدية والمدارس والقصور ورسم الخرائط الطبوغرافية وغيرها. سواء أكان ذلك في ظل

تنفيذ رغبات الحكومة التونسية أو تنفيذا لامتيازات واتفاقات وتعاقدات تمت بين دولهم الغربية وبين الحكومة التونسية لاسيما في النصف الثاني من القرن 19م (التيمومي، 2010، ص 127).

زيادة على ما سبق؛ تفاعل اليهود أيضا بإيجابية مع التحديث في تونس لاسيما التجربة السياسية والدستورية، ذلك لأنّ هذه الأخيرة قد ضمنت لهم الحريات المفقودة من أهمها حرية الضمير والمعتقد أي حرية الممارسة الدينية والتعبير. فقد اعتبر "عهد الأمان سنة " 1858م و"دستور سنة 1861م"، بمثابة (قانون عتق اليهود من المظالم التي طالتهم خلال عدة قرون، وذلك بإلغاء السخرة وتعويض الجزية بالمجبى وهي الضريبة الموظفة على جميع السكان ماعدا سكان العاصمة مسلمي ويهود وسكان المدن الأربعة) (العلاقي، 2009، ص 91- 120).

ومن أهم مظاهر تفاعل اليهود مع التحديث السياسي والدستوري هو تغيير اللباس المميز الداكن بالشاشية الحمراء على غرار المسلمين على إثر إصدار محمد باي أمرا بتاريخ 14 سبتمبر 1858م الذي يسمح لهذه الفئة بلباس الشاشية الحمراء. وفي هذا الشأن؛ أيّد ابن أبي الضياف _ الذي يعدّ أبرز رجال النخبة المتعاطفين مع اليهود_ بقوله: " إنّ تعيين زي مخصوص لأهل الذمة ليس من أصول الدين وأنّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يغير زي يهود المدينة وهم من سكانها" (بن أبي الضياف، 1976، ص 259). أما المظهر الثاني؛ لتفاعل اليهود مع هذه الإجراءات الإصلاحية فتجسّد في ترجمة عهد الأمان إلى اللغة العبرية_ العربية سنة 1862م _ وهو أول نص غير ديني نشر بهذه اللغة_ من قبل ثلة من المثقفين اليهود وهم مردغيتابيا (Mardochée Tapia) وموسى شمامة (Moise Chemama) واليا المماليح EliéElmalikh))، ويعتبر هذا الأخير أنشط العناصر المثقفة اليهودية (حفناوي، ص 157).

من مظاهر تفاعل اليهود مع التحديث؛ مراسلة أدولف كريميو (Adolphe Crémieux) مع محمد الصادق باي في 01 مارس 1866م (العلاقي، 2009، ص 117)، التي عبّر فيها رئيس الرابطة الإسرائيلية العالمية عن بهجته وسروره لإعلان الدستور، الذي يحتوي على مبادئ وقيم العدالة والحرية والمساواة. كما عبّر عن امتنان الرابطة لهذه التنظيمات، إذ اعتبر أنّ هذه التحديثات ذات دلالات رمزية هامة وقيمة سياسية ومعنوية. لكن أدولف عبّر في نفس الوقت عن حسرته في عدم تطبيق هذه المبادئ من قبل الإدارة وتجسيدها على أرض الواقع. وفي مراسلة أخرى من قبل اللجنة المركزية للرابطة الإسرائيلية العالمية إلى محمد الصادق باي في 15 أفريل 1877م بمناسبة تأسيس اللجنة الجهوية للرابطة بتونس، عبّرت اللجنة عن تشبثها بعهد الأمان وقانون الدولة وعن ابتهاجها بمضامينها السامية الداعية للمساواة بين المسلمين واليهود وحرية المعتقد والحرية التجارية (العلاقي، 2009، ص 117).

وفي ذات السياق؛ عبّرت النخبة اليهودية المستنيرة على مدى تعلّقها بالمبادئ والقيم التي وردت في عهد الأمان وقانون الدولة، ويظهر ذلك بشكل جلّي فيما ورد في صحيفة برجيس بريس عن طريق مراسلها إيلي المليح وهي ثاني صحيفة عبرية الصادرة في باريس دعمت الإصلاحات السياسية بتونس (حفناوي، 152- 157)، حيث كتب مراسلها في العدد 137 و138 مقالا مطولا يعبر فيه عن حسرته لتعليق الدستور والرجوع إلى الوضع القديم الاستبدادي للباي وإلى مظالم الأحكام العرفية للأحبار اليهود (العلاقي، 2009، ص 118).

لم تقتصر المواقف الإيجابية للنخبة اليهودية على التحديثات السياسية والدستورية التي ميزت عهد محمد الصادق باي؛ بل شملت التحديثات التي قام بها خير الدين عندما تولى الوزارة الكبرى. إذ قام أبراهم شاملا(Abrahamchemla) أحد المثقفين اليهود بكتابة مقال في إحدى الجرائد العبرية المعروفة بـ Hamjid عبّر فيه عن فرحته بمناسبة تعيين خير الدين على رئاسة الوزارة الكبرى، واصفا هذه الشخصية بالرجل المتفتح، ورجل الدولة الذي يخدم لصالح العام، ومدافع عن الحرية لجميع السكان بغض النظر عن معتقداتهم

الدينية. وقام ذات الشخصية بمدح خير الدين، وشكره على التصدي لفساد اليهود، مثل فساد شمامة الذي عزّله من منصبه كقائد للأقلية اليهودية (العلاقي، 2009، ص 149- 181).

الخاتمة:

مما لا شك فيه أنّ دراسة موقف المجتمع التونسي بمختلف فئاته من التحديث ليس بالأمر الهين؛ لكونه يعدّ من أهم القضايا الفكرية التي شغلت ولا تزال تشغل بال أرباب الفكر والقلم الذين كتبوا عنها بشكل عام أو خاص. خصوصا وأنّ الصراع التقليدي بين التيار المحافظ والتيار التجديدي لا يزال قائما إلى يومنا هذا في ظل ظهور الفكر العلماني والثورة المعلوماتية والتكنولوجية وغيرها. لكن من خلال هذه الدراسة استخلصنا جملة من النتائج وهي كالآتي:

كانت استجابة المجتمع التونسي للتجربة التحديثية بطيئة وفي أغلب الأحيان منعدمة، ونجد ذلك بشكل واضح في موقف بعض العلماء وعامة الناس من فلاحين وحرفيين وتجار. أما الفئة الأولى؛ فلأنّهم كانوا يمثلون مؤسسة دينية وعلمية عريقة ذات تقاليد تعود إلى أكثر من ثمانية قرون ممثلة في جامع الزيتونة، وتعتبر نفسها أمام العالم الإسلامي حارسة للدين الاسلامي والناطقة بالمذهب السني في الإسلام؛ لم تفتح أبوابها بسهولة لرياح التجديد والتغيير القادمة اليها من الغرب. أضف إلى ذلك؛ أنّ هذه الفئة كانت ترى في الغرب العدو اللّدود للإسلام فلا يجوز الاقتباس من الكافر والأخذ عنه مهما كانت الظروف، ومن هذا المنطلق جاء رفضهم للتحديثات العسكرية والطبية والعلمية وغيرها.

أما عامة الناس باعتبارها الفئة المغلوب على أمرها فجاءت ردود فعلها رافضة في مجملها للتجربة التحديثية في تونس، لكونها لم تكن قادرة على استيعاب مثل هذا المشروع نظرا لانعدام مردوديته على أوضاعهم من جهة؛ واقترانه بارتفاع الضرائب التي أثقلت كاهلهم من جهة أخرى. بالإضافة إلى طبيعة الحكم الفردي الذي اتسم به بايات تونس، والأنشطة المالية المشبوهة التي قام بها بعض أصحاب المناصب العليا التي أثرت بشكل سلبي على الفلاحين والحرفيين والتجار. فضلا عن أنّ هذه الفئة كانت تعتبر المصطلحات والمفاهيم الجديدة التي تضمنها التحديث خارجة عن المألوف وعن الدين الإسلامي، وهو من علامات قرب الآخرة.

في المقابل؛ خضع الموقف المؤيد للمجتمع التونسي تجاه التحديث لأمرين اثنين لا ثالث لهما؛ الأول يتمثل في مدى وعيه بالانحطاط والتخلف الذي أصاب بلادهم والعالم الاسلامي بشكل عام مقارنة بالتطور والتقدم الذي وصل إليه الغرب، وبالتالي ضرورة البحث عن السبل الكفيلة بتجاوز تلك الأزمات. فاقترحوا الحلول بناء على ما شاهدوه في الغرب، مع محاولة تكييفهم لوسائل التقدم الغربية مع الشريعة الإسلامية . فكان منطلقهم في ذلكالتحديث على النمط الاوروبي ولكن بمرجعيات دينية، وهذا ما عبّر عنه أغلب علماء الزيتونة وكبار الموظفين والمسؤولين الذين أتيحت لهم الفرصة لزيارة العواصم الأوروبية.

أما الأمر الثاني؛ فيتمثل في تأييد التحديث لكونه يمثل وسيلة حقيقية للدفاع عن المصالح الشخصية والنفوذ والثروة، بل وكان في كثير من الأحيان هو الذي يمنح تلك المناصب والمكانة الاجتماعية المرموقة على حساب فئات المجتمع الأخرى، وهذا ما نجده في موقف بعض أصحاب المناصب العليا والجاليات الأجنبية واليهود.

ومهما يكن فإنّ التجربة التحديثية في تونس خلال القرن 19م مثلت مجالا لتجاذب المواقف المؤيدة والمعارضة بين مختلف فئات المجتمع التونسي، مما ساهم في إجهاض هذا المشروع. فقد ظل الصراع قائما بين النخب التقليدية المحافظة والمناصرة للنظام القديم والمعارضة لأي انفتاح على الغرب، وبين المتنورين الذين تبنوا النظام الجديد، وآمنوا بالتحديث كضرورة لتجاوز الأزمة. كما أنّ هذه التجربة لم ترتكز على قاعدة اجتماعية قادرة على دعمها، والذود عنها في حالة تعرّضها للفتور. فهي لم تنبثق عن الطبقة البرجوازية

التي من المفروض أنّها تشكل قاعدة اجتماعية؛ بل انبثقت من أعلى السلطة، فكان التحديث فوقيا بعيدا عن إرادة المجتمع وخاضعا لإرادة الحاكم وبعض رجال الدولة.

المراجع:

- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 140، الملف 505، الوثيقة رقم 16576
- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 140، الملف 504، الوثيقة رقم 16473

المؤلفات:

- بلقاسم، الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864 (من خلال محاضر محاكم الجنايات والاحكام العرفية)، (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة تونس، تونس، 2002).
- بنبلغيث الشيباني، سياسة الوزير الأكبر مصطفى خزندار الدينية والتعليمية، شهادة الكفاءة في البحث، الجامعة التونسية، تونس، 1986.
- بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859- 1882)، تقديم: عبد الجليل التميمي، (مؤسسة التميمي للبحث وكلية الآداب والعلوم الإنسانية العلمي والمعلومات، صفاقس، 1995)
- بنبلغيث، أضواء على التاريخ العسكري الحديث في تونس 1837- 1917، (مكتبة علاء الدين، صفاقس، 2003).
- بنبلغيث، الفكر الإصلاحي عند الشيخ سالم بوحاجب من خلال تقارير تفقد المجالس العدلية إبان تطبيق قانون عهد الأمان، فعاليات اليوم الدراسي المعنون بـ: الشيخ المصلح سالم بوحاجب وإشكاليات العصر، المنعقد يوم27 جانفي 2006، (المجمع التونسي للعلوم والداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 2007).
- بيرم الخامس، صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج 02، تحقيق: علي بن الطاهر الشنوفي، (المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 1999).
- التونسي، مذكرات خير الدين باشا، تحقيق وتعريب: محمد العربي السنوسي، (منشورات بيت الحكمة، قرطاج، 2008).
- التونسي، أقوم المسالك في أحوال الممالك، تقديم: محمد الحداد، (دار الكتاب المصري- دار الكتاب اللبناني، القاهرة- بيروت2012)
- التيمومي الهادي، تونس والتحديث 1831- 1877 أول دستور في العالم الإسلامي، (دار محمد علي حامي، تونس، 2010).
- التيمومي الهادي، مهنة الخماسة في تونس بين التشريع والواقع (1861- 1875)، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، (المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 1999)
- التيمومي الهادي، خير الدين في عيون الكادحين التونسيين: نعمة أم نقمة؟، خير الدين التونسي الندوة المنعقدة يوم الثلاثاء 04 ماي 2010، (المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 2011)
- جدعان فهمي، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، ط 3، (دار الشروق، القاهرة، 1988)
- بن الخوجة محمد، صفحات من تاريخ تونس، تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي وآخرون، ط 1، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986)
- دراويل جمال الدين، الاتجاه المقاصدي لدى الشيخ سالم بوحاجب: الجذور والامتدادات، الشيخ المصلح سالم بوحاجب وإشكاليات العصر اليوم الدراسي المنعقد يوم 27 جانفي 2006، (المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 2007)
- عبد السلام أحمد، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، (الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1987).

السنوسي بن عثمان، مسامرات الظريف بحسن التعريف، تحقيق وتعليق: محمد الشاذلي النيفر، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994)

- الطويلي أحمد، الجنرال حسين وآثاره، (دون دار نشر، تونس، 1994).
- الطويلي أحمد، الصادقية الوزير خير الدين مؤسسا ومحمد العربي زروق مديرا (دراسة ووثائق)، تقديم: فؤاد المبزغ، (مطبعة علامات، تونس، 2006).
- عمران كمال، علماء الزيتونة ومواقف خير الدين الإصلاحية، خير الدين التونسي، الندوة المنعقدة يوم الثلاثاء 04 ماي 2010، (المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 2011)
- قرين أرنولد، العلماء التونسيون 1873- 1915، ترجمة حفناوي عمايرية وأسماء معلى، (المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 1995)
- مجهول، مدرسة باردو الحربية، (الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1977)
- المحجوبي علي، النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر: لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان؟، (مركز النشر الجامعي، تونس، 1999)
- المحجوبي علي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب: عمر بن ضو وآخرون، (سراس للنشر، تونس، 1986)
- المستغانمي محمد فوزي، المشايخ وموقفهم من المشاركة في المجالس المنبثقة عن عهد الأمان، خير الدين التونسي الندوة المنعقدة يوم الثلاثاء 04 ماي 2010، (المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 2011)
- الهامي حمة، المجتمع التونسي دراسة اقتصادية واجتماعية، (صامد للنشر والتوزيع، صفاقس، 1989)

المقالات:

- إبراهيم حسين جبار، إيالة تونس في عهد أحمد باشا (دراسة تاريخية)، المستقبل العربي، المجلد 40، العدد 464، 2017، ص 65- 78.
- العلاقي عبد الكريم، التحديثيون والمسألة اليهودية في تونس في القرن التاسع عشر (1846- 1877)، مجلة روافد، العدد 14، 2009، ص 91- 120.
- مختار كريم، العقد المنضد في تاريخ الباشا أحمد محمد سلامة التونسي (قسم منه: سفر محلة قابس)، مجلة حوليات تونسية، العدد 29، 1988، ص 191- 258.
- الهرماسي عبد اللطيف، العلماء والإصلاح (دراسة في سوسيولوجية النخبة وموقفها إزاء المسعى الإصلاحي في تونس، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد 118، السنة 36، 1999.

الرسائل الجامعية:

- بلهادي عبد المجيد، الوعي الاقتصادي لدى النخب التونسية من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى الإستقلال (1860- 1956)، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس، تونس، 2009
- الصولي علي، أسس التفكير لدى محمد بيرم الخامس من خلال كتابه: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، أطروحة دكتوراه، مرحلة ثالثة، ج 01 و02، جامعة الزيتونة، تونس، 1996.

- عكريمي حفيظة، المجلس الشرعي وموقفه من التنظيمات السياسية في تونس خلال القرن التاسع عشر، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة، جامعة الزيتونة، تونس، 1998